

## تحقيق

إجراءات وقائية للحد من تزوير اللوحات العمومية (مروان بوحيدر)

## متى الحرب على اللوحات المزورة؟

رغم اعتماد ملصقات تسمح بالتعرف على السيارة العمومية التي تحمل لوحة شرعية، فإن هذه الخطوة لم تؤدّ إلى تراجع عدد سيارات النقل التي تحمل لوحات مزورة. البعض يتحدث عن تأخر في تسليم الملصقات، فيما يلفت العارفون إلى غطاء سياسي يتمتع به المخالفون

### إسامة القادري

بينهم سائقو الفانات العمومية في مواقف شتورة، في وضع ملصقات على سياراتهم، وهي ملصقات اعتمدها وزارتا الداخلية والأشغال العامة - المديرية العامة للنقل البري والجوي، بالاتفاق مع نقابة سائقي السيارات العمومية، وذلك كإجراء إحصائي للسيارات والفانات العمومية التي تعمل بطريقة شرعية وقانونية وتحديدها، «سيرا» نحو ضبط الآليات العمومية التي تعمل بنمط مزورة. الملصق يحمل رقماً تسلسلياً مشفراً، يسهل عملية كشف الفانات والسيارات التي تعمل بموجب لوحات عمومية مزورة. خطوة اعتماد الملصقات جاءت بعد الصرخات الاعتراضية للسائقين وأصحاب «النمر» العمومية،

على توسع عمل فانات وسيارات بلوحات مزورة، وذلك «على مرأى من القوى الأمنية والعسكرية»، وفق ما يردد بعض السائقين. لكن هل انتهى عهد السيارات العمومية التي تحمل لوحات غير قانونية؟ الإجابة هي النفي، يقولها بسرعة وبلا تردد متابعون لهذه القضية. أعداد اللوحات المزورة على سيارات النقل تفوق ضعفي اللوحات القانونية، تعمل هذه السيارات بنشاط كبير على مختلف الطرقات البقاعية. المتابعون يقولون إن ذلك يعود إلى سببين، الأول متعلق بإجراءات نشر وإصاق الملصقات الجديدة على السيارات التي تحمل لوحات قانونية، لذا يستغل أصحاب اللوحات المزورة الوقت الضائع. أما السبب الأهم، فيتمثل في الغطاء السياسي الذي يتمتع به أصحاب اللوحات المزورة،

يقول متابع للقضية «القوى النافذة في البقاع تحمي هؤلاء، المضحك أن هذه القوى متناحرة في السياسة، لكنها تلتقي في تغطية المخالفات». سائق الفنان أحمد ص. ينطلق في عتبه ولومه على السلطات اللبنانية، متهماً إياها «بحماية الفاسدين، في الوقت الذي تثور فيه الشعوب العربية ضد الفساد وحماته». يقول الرجل إن سعر «النمرة العمومية للفان صار 40 مليون ليرة، لأن الدولة لا تدرس حاجة اللبنانيين إلى السيارات والآليات العمومية»، ويضيف إن ثمة حاجة حقيقية إلى محاربة التجار الذين يحتكرون هذه السوق، يشترون عدداً كبيراً من اللوحات نقداً، ثم يطرحونها في السوق السوداء بأسعار مضاعفة. السائق ماجد أبو لطيف، قال إن ثمن «النمرة 30 ألف دولار»، وهو يعيد ثمنها بالتقسيط إلى 400 دولار. غضب ماجد ينصب على قضية اللوحات المزورة، حيث إن أصحابها لا يدفعون ثمنها الباهظ، لكنهم يراحمون أصحاب اللوحات الشرعية في كسب قوتهم. علي ف. سائق فان لا ينكر أن اللوحة العمومية التي استجرها، بداية بـ 350 ألف ليرة شهرياً، أصبحت فيما بعد بـ 200 ألف ليرة، بعدما علم أن صاحب اللوحة يعتمد أسلوب تاجيرها لأكثر من خمسة سائقين، يتوزعون بين بعلبك والبقاع الغربي والجنوب وبيروت وحتى الشمال. يقول علي إنه فور استئجار اللوحة، تسجل في مصلحة تسجيل السيارات، ويدفع كل ما يستحق، وبعد شهر تقريباً، تؤجر لسائق فان آخر، يعمل في منطقة أخرى، وفي هذه الأثناء يكون صاحب اللوحة قد بدل دفتر السيارة الحقيقي بدفتر «مصور صورة ملونة»، ليعتمد فيما بعد على تفريغ القديم على الأوراق الرسمية، في الدوائر الرسمية، ليصبح الفنان «أنقاض»، أي لا يحق له السير داخل الأراضي اللبنانية، وهكذا تسجل اللوحة على أكثر من فان، وصاحب اللوحة «المصورة» يتقاضى أجرتها من السائقين أقل من الأجرة الحقيقية».

## في انتظار الضوء الأخضر



مسؤول أمني قال لـ «الأخبار» إن خطوة اعتماد ملصقات على السيارات التي تحمل لوحات قانونية، هي خطوة «تسهل عمل عناصر الأمن في التعرف على السيارات العمومية النظامية، والسيارات غير الشرعية، باعتبار أن الرقم التسلسلي المشفر، يُعطى بعد التدقيق في الأوراق الثبوتية للسيارة، وبعد التأكد من أنها استوفت كامل الشروط اللازمة. متى ستطلق حملة لقمع كل آلية عمومية لا تضع هذا الملصق؟ قال المسؤول: «إن هذه المعاملات لم تنجز كاملة بعد، ننتظر قراراً يعطي الضوء

«الأخضر» بمخالفة أي آلية عمومية تحمل لوحة مزورة، أو أنها لم تلتزم بالقرار». يقدر المصدر أن عدد الآليات المخالفة التي تعمل في مجال النقل الداخلي العمومي، «كبير جداً، ويغيب عدد اللوحات النظامية الموجودة في السوق اللبنانية».

## أهت الناس

### سرقة أسلحة صيد في ظل حديث عن تهريب

محمد نزال

كان يمكن خبر سرقة بنادق صيد في منطقة شحيم، أمس، أن يمز كأي خبر سرقة مألوفة تحصل يومياً في المناطق، بيد أن حصول سرقة من هذا النوع، بالتزامن مع إشارة بعض المصادر السياسية والأمنية إلى تهريب أسلحة مماثلة إلى داخل الأراضي السورية، يجعل الخبر غير مألوف. ففي تفاصيل الحادثة، أن المواطن ر. ح. حضر صباح أمس إلى محله التجاري، المعد لبيع أسلحة صيد وخرطوش، والكائن على الطريق العام لمنطقة شحيم في إقليم الخروب، حيث فوجئ بأن محله قد تعرّض للسرقة. اتصل فوراً بمخفر فصيلة درك شحيم وأخبرهم بما جرى، فحضرت دورية إلى المكان ومعها أفراد من الأدلة الجنائية. وبنتيجة التحقيقات والكشف الحسي على المحل تبين أن 22 بندقية صيد من عيارات مختلفة قد سُرقت، إضافة إلى مبلغ 800 ألف ليرة كان موجوداً في درج المكتب، فيما قدرت قيمة قطع الصيد المسروقة بنحو 12 ألف دولار.

تبين أيضاً أن المحل قد دخله مجهولون عن طريق كسر بابيه وخلعه. يأتي هذا الخبر بعدما كانت قيادة الجيش قد طلبت، قبل نحو أسبوع، من كبار تجار سلاح الصيد في لبنان أن يوقفوا راهناً بيع بنادق صيد من نوع «بومب أكشن»، وذلك خلال اجتماع عقد في اليرزة أبلغ فيه التجار أن كميات من هذه البنادق هُربت إلى سوريا واستخدمتها مجموعات مسلحة. ومما يزيد من علامات الاستفهام بشأن حادثة أمس، أن عدداً من تجار السلاح يؤكدون أن أسعار الأسلحة الحربية، وتحديدًا أسلحة الصيد نصف الأوتوماتيكية، ارتفعت بنسبة كبيرة خلال الأسابيع الماضية، وذلك بسبب ارتفاع الطلب في الأراضي اللبنانية. وكانت «الأخبار» قد ذكرت في عدد أمس أن عدداً من التجار يحجمون عن بيع بضاعتهم لأشخاص لا يتقنون بهم، بسبب الخشية من تهريب هذه الأسلحة والذخائر إلى سوريا. وفي الإطار نفسه، أكد عدد من هؤلاء التجار أن عمليات شراء أسلحة معدة للتهريب، تجري باستخدام الوسطاء أشخاصاً يتقن بهم التجار.

## متابعة

### طعن عامل ورمي قنبلة على مسكن

صيда - خالد الغربي

طعن مجهول صباح أمس عاملاً سورياً من عائلة المحمود أثناء عمله في ورشة بناء في سهل الصباغ في صيدا قبل أن يتوارى عن الأنظار، وفق ما قال مسؤول أمني. المحمود تلقى العلاج وضمّدت جراحه في مستشفى في صيدا، وباشرت القوى الأمنية تحقيقاتها لمعرفة ملابسات حادث بقيت دوافعه مجهولة، لكن فرضية استهدافه لكونه سورياً حضرت كاحتمال قوي. لاحقاً تقدم المعتدى عليه بدعوى دونها لدى مخفر صيدا «ضد مجهول»، موضحاً أن شاباً غافله من الخلف وطمعته بسكين كان يحملها. حادث اعتداء على عامل سوري جاء بعد وقت قليل من اعتداء آخر نفذ ضد سوريين. إذ أفيد بأن مجهولين كانا على دراجة نارية ألغيا زجاجة مولوتوف حارقة على

منازل يقطنها عمال سوريون في محلة شواليق قضاء جزين. اعتداء لم يؤدّ إلى وقوع إصابات في صفوف العمال، أما القوى الأمنية فتحت تحقيقاً في الحادث. في نقطة تجمعهم عند مستديرة القناية - الحارة في منطقة صيدا، كان عمال سوريون ينتظرون شاحنات محملة بمواد البناء من أجل إفراغها، أثر معظمهم عدم التحدث لوسائل الإعلام عن قلق يساورهم بشأن وجودهم في لبنان. أحد هؤلاء عرّف عن نفسه بأنه «أبو الخالدي» من مدينة جبلة السورية، وأبدى خوفه من عودة ما سماه «عنصرية وكراهية وتحريضاً من لبنانيين ضد المعترين السوريين العاملين في لبنان» متحدثاً عن شتائم طاولته ورفاقه من شبان لبنانيين كانوا يستقلون سيارة بيك - أب توجهوا اليهم بالقول «انتو السوريين لازم تفلوا على بلدكم».